**مقدمة عن اليونسكو وعقد الأمم المتحدة للتربية من أجل التنمية المستدامة (2005-2014)**



شعار عقد الأمم المتحدة للتربية من أجل التنمية المستدامة

(2005-2014)

تبذل اليونسكو جهدها منذ نحو 60 عاما في سبيل ترويج وتحسين جودة التعليم وهي اليوم مناطة بها مسؤولية عقد الأمم المتحدة للتربية من أجل التنمية المستدامة(2005-2014)

**المعالم البارزة في عمل اليونسكو لصالح التنمية المستدامة**

نظمت اليونسكو **عام 1968** أول مؤتمر دولي حكومي مخصص للبيئة والتنمية معا . وعن ذلك المؤتمر نشأ برنامجها المعروف، الإنسان والمحيط الحيوي (ماب). ثم اكتملت مرحلة هامة من المسار بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (استوكهولم، **1972)** وفي إطار متابعة هذا المؤتمر، أُنشئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب).

وفي مؤتمر قمة الأرض الذي عُقد في ريوداجينيرو (البرازيل) **عام 1992** ، كُلِّفت اليونسكو بإدارة تنفيذ الفصل (35) تسخير العلوم لأغراض تنمية مستدامة والفصل (36) (التعليم والوعي العام والتدريب) من برنامج عمل جدول أعمال القرن 21.

ثم جاء "إعلان الألفية" و"الأهداف الإنمائية للألفية" اللذان اعتُمدا عام 2000 ، فأكدا من جديد التزام المجتمع الدولي بالعمل لصالح "تنمية تكون حقا مستدامة" – وأقاما "احترام الطبيعة" قيمةً أساسية.

وفي مؤتمر جوهانسبورغ، **عام 2002** ، أكدت اليونسكو من جديد إرادتها المضيَّ قُدُما في ترجمة جدول أعمال القرن 21 إلى واقع ملموس، واستهلّت عدة شراكات منها على الخصوص: البرنامج الطليعي المتعلق بتعليم سكان الأرياف، والشراكة العالمية للتعليم العالي من أجل التنمية المستدامة، ومبادرة التربية من أجل مستقبل مستدام مع ميثاق الأرض.

**دور اليونسكو تجاه العقد**

بدأ التزام اليونسكو بالعمل لصالح التنمية المستدامة، في إطار أنشطة قطاع العلوم واليوم أصبح هذا الالتزام يراعى في جميع مجالات اختصاص اليونسكو، أي: التربية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والعلوم الطبيعية، والثقافة، والاتصال. واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ديسمبر 2002 ، القرار (57/254) المتعلق بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وعيّنت اليونسكو وكالة مسؤولة عن الترويج لهذا العقد.

ويستند اعتماد العقد إلى مثال أعلى هو بناء عالم تتاح فيه لكل شخص فرصة الانتفاع بالتعليم، واكتساب القيم، وأنماط السلوك وأساليب العيش، وكل ما يلزم من أجل بناء مستقبل قابل للاستمرار، وتحويل المجتمعات من أجل تحقيق عالم أفضل. وفي هذا المنظور حُددت الأهداف الأربعة التالية:

* تسهيل إنشاء شبكات وروابط لتشجيع المبادلات والتفاعلات بين الأطراف الفاعلة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة؛
* النهوض بتحسين جودة التعليم والتعلم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة؛
* مساعدة البلدان على التقدم في طريق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛
* إتاحة إمكانات جديدة للبلدان آي تراعي التعليم من أجل التنمية المستدامة، في إطار إصلاحاتها لقطاع التربية.

**التربية من أجل التنمية المستدامة تقوم على المبادئ التالية:**

* إنه تعليم يمكّن الدارسين من اكتساب ما يلزم من تقنيات ومهارات وقيم ومعارف لضمان تنمية مستدامة؛
* تعليم يتيسَّر للجميع الانتفاع بمختلف مستوياته أيا كان السياق الاجتماعي (البيئة العائلية والمدرسية، وبيئة مكان العمل، وبيئة الجماعة)؛
* تعليم يُعِدّ مواطنين يتحملون مسؤولياتهم، ويشجع على الديمقراطية من حيث يمكّن جميع الأفراد والجماعات من التمتع بكل حقوقهم إلى جانب قيامهم بجميع واجباتهم؛
* تعليم يدخل في منظوره التعلم مدى الحياة؛
* تعليم يضمن تفتح كل شخص تفتحا متوازنا.

ومن خلال الأنشطة المزمع تنفيذها في إطار العقد، ستسهم التربية من أجل التنمية المستدامة في إعطاء المواطنين الوسائل الكفيلة بتذليل المصاعب الحاضرة والمستقبلة، وأيضا في مساعدة القادة السياسيين على اتخاذ القرارات الجيدة من أجل بناء عالم قابل للاستدامة. وستستهلّ اليونسكو مبادرات، بوصفها رائدة البرنامج، وتتعاون قطاعات المنظمة جميعها في مسعى مشترك لإنجاح العقد.

**وتهدف جهود اليونسكو إلى ما يلي:**

* التشجيع على إقامة شراكات جديدة مع القطاع الخاص، والشبيبة، ومجموعات وسائل الإعلام؛
* الترويج لإنشاء برنامج بحث في موضوع التربية من أجل التنمية المستدامة، والتشجيع على متابعته وتقييمه؛
* الاضطلاع بدور إطار للتلاقي بين الجهات الفاعلة الرئيسية لصالح العقد، مثل الشراكات المتعددة الجنسية، والمؤسسات الدينية، ورابطات الشبيبة،وما إلى ذلك؛
* تقاسم الممارسات الجيدة في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة؛
* توثيق الروابط بين الدول الأعضاء التي أعدت برامج أو سياسات أو برامج بحث في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة، والدول التي تحتاج إلى مساعدة في هذا المجال.

ودور اليونسكو تحدده، كما تحدد مهمة الدول الأعضاء، المحاور الرئيسية الأربعة للتربية من أجل التنمية المستدامة، أي: تحسين جودة التعليم الأساسي؛ إعطاء المناهج التعليمية توجهات جديدة؛ العمل على تحقيق فهم أفضل للقضية وعلى توعية الجمهور؛ تأمين أنواع التدريب اللازمة. وستُكلل الجهود في سبيل العقد بالنجاح إذا تم التغلب على **التحديات التالية:**

1. **النهوض بالتربية البيئية والانتقال بها إلى ضمان التعليم من أجل التنمية المستدامة**. إن مفهوم التنمية المستدامة اقترن دوما وثيق الاقتران بمفهوم حماية البيئة. لكن العقد لا يقتصر مجهوده على التربية البيئية، بل له أيضا بعد اجتماعي واقتصادي. ولذا فإن إنجاز مواصفة دقيقة لممارسات تربوية ملائمة يمثل تحديا تتحتم مواجهته عاجلا.
2. **استخلاص الدروس من التجارب السابقة.** لقد نفّذت بلدان عديدة برامج وأنشطة في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة. فإحصاء تلك التجارب وتقييم نتائجها ونشر المعلومات المحصّلة، كل هذا سيمكّن من دمج هذه الرؤية الجديدة للتربية دمجا أسرع في السياسات الوطنية.
3. **حشد وسائل الإعلام**. وسائل الإعلام أداة أساسية للتوعية ونشر المعلومات. فالتحالف معها لإيصال المعلومات الجيّدة إلى المواطنين عربون نجاح.
4. **إبرام شراكات وخلق فرص تعاون بين مختلف البرامج والمبادرات**. لن يكون بإمكان أي مؤسسة، مهما عظم شأنها عالميا، أن تحقق بمفردها أهداف التربية من أجل التنمية المستدامة. ولذا، فلن نستطيع إلا بتوحيد جهودنا أن نبني عالما قابلا للاستدامة، لنا ولأجيال المستقبل.

**التنمية المستدامة في سلطنة عمان**

إن التنمية المستدامة لا تتأتى دون الأخذ في الحسبان الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والموروث الثقافي للمجتمع، فقد شكلت التنمية المستدامة عنصرا أساسيا في العديد من المبادرات في سلطنة عمان أهمها الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني "عمان 2020" وشملت عناصرها الآتي:

* تنمية الموارد البشرية وتطوير مهارات وكفاءات العمانيين لمواكبة التقدم التكنولوجي ، واكتساب القدرة على إدارة ديناميات هذا التقدم بطريقة ذات كفاءة عالية ، وعلى مواجهة المتغيرات المستمرة على الصعيدين المحلي والعالمي.
* إنشاء إطار مستقر للاقتصاد الكلي بهدف تطوير القطاع الخاص وجعله قادرا على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والموارد الطبيعية للسلطنة وبطريقة فعالة وسليمة بيئيا.
* تشجيع إنشاء قطاع خاص فعال وتنافسي، وتعزيز الآليات والمؤسسات التي من شأنها أن تعزز الرؤى المشتركة، والاستراتيجيات والسياسات بين القطاع الخاص والحكومة.
* توفير الظروف الملائمة لتحقيق التنويع الاقتصادي، والسعي نحو الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والموقع الجغرافي الاستراتيجي للسلطنة.
* الارتقاء بمستوى المعيشة للشعب العماني، والتأكيد على أن تشمل برامج التنمية كافة المناطق، وتقليل الفجوة بين مستويات الدخل لمختلف فئات المجتمع وضمان تقاسم ثمار التنمية بين كافة المواطنين.
* الحفاظ على المنجزات و المكتسبات التي تحققت خلال السنوات الـ 25 الماضية وحماتها وتطويرها جنبا إلى جنب مع الخدمات الأساسية اللازمة.
* رؤية الاقتصاد العماني 2020 .

كما أصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم – حفظه الله ورعاه – المرسوم السلطاني رقم 10/82 لحماية البيئة وما تبعه من تعديلات أخذت في الحسبان العناصر الهامة للتنمية المستدامة وعلى وجه الخصوص:

* موارد عمان الطبيعية وتنميتها.
* تطوير هذه الموارد لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية.

ومن منطلق التزام السلطنة بالعمل في إطار الشراكة الدولية واستجابة للجهود الدولية – من خلال عقد الأمم المتحدة للتربية من أجل التنمية المستدامة (2005-2014) – للنهوض بالتنمية المستدامة في كافة المجالات لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال التربية والتعليم، فإن وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة تسعى إلى تحسين الوعي والاهتمام بالتنمية المستدامة, وتسعى إلى إبراز أنشطة التنمية المستدامة في مختلف المقررات الدراسية.